تقريظ

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن
قد اطلعت على المجموعة المسماة: سلسلة الفوائد العلمية
من الدروس العلمية جمع الشيخ: عبد السلام بن عبد الله السليمان
فوجدتها مجموعة مفيدة حافلة بدرر من دروس الشيخ عبد العزيز بن باز
وتعليقاته وأرجو الله أن ينفع بها ويكتب أجر العالم المعلم بها
ومن جمعها - وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه
صالح بن فوزان الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
٢٨/٧/١٤٢٩هـ

تقـــريـــظ

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصـــحبه وبعد،

فقد اطلعت على المجموعة المسماة : سلسلة الفوائد العلمية من الدروس البازية جمع الشيخ : عبد السلام بن عبد الله السليمان فوجدتهـــا مجموعة مفيدة حافلـــة بـــدرر مـــن دروس الشيخ عبد العزيز بن باز وتعليقاته وأرجو الله أن ينفع بها ويكتـــب أجرها لمن تكلم بها ومن جمعها- وصلى الله وسلم على نبينـــا محمد وآله وصحبه.

كتبـــه

صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

١٤٢٩/٠٧/٢٨ هـــ

مقدمة اللجنة العلمية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فيطيب للجنة العلمية بمؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية أن تقدم بين يدي القارئ الكريم هذا الجمع النافع الموسوم بـ(سلسلة الفوائد العلمية من الدروس البازية) وقد قام بجمعه وإعداده فضيلة أخينا الشيخ/ عبدالسلام بن عبدالله السليمان وفقه الله وسدده .

وقد اشتمل هذا الجمع المبارك على فوائد جليلة ودرر بهية من دروس سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز _ رحمه الله _ وتعليقاته النافعة .

نسأل الله تعالى أن يثيب من جمعها وأعدها ،كما نسأله سبحانه أن يضاعف الأجر والمثوبة لسماحة شيخنا / عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ وأن يجعل هذه الفوائد من العلم النافع الذي يجري عليه أجره في قبره، وأن يجمعنا به والمعدّ والقارئ الكريم في دار كرامته مع الأحبة محمد ﷺ وصحبه .

اللجنة العلمية

بمؤسسة الشيخ عبد العزيز بن باز الخيرية

مقدمه معالي الشيخ/ صالح بن فوزان الفوزان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد :

سماحة الشيخ العلامة الإمام الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله المفتي العام للمملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء بالمملكة ورئيس اللجنة الدائمة للبحوث العليمة والإفتاء ورئيس رابطة العالم الإسلامي فقد تشرفت بمعرفته رحمه الله واستفدت من سماحته مدرساً في كلية الشريعة بالرياض حيث تلقيت عنه علم الفرائض في هذه الكلية واستفدت من دروسه ومحاضراته خارج الكلية منذ قدمت إلى الرياض لطلب العلم سنة ١٣٧٨ للهجرة، فهو العالم الفذ في علمه وفي عمله وفي أخلاقه وفي حبه للخير وأهله وفي سعيه الجاد في نشر العلم، يعرف ذلك القاصي والداني عنه ، ولقد تشرفت بالمشاركة في العمل تحت رئاسته عضواً للجنة الدائمة للإفتاء وفي هيئة كبار العلماء وفي المجمع الفقهي فاستفدت منه كثيراً، من توجيهاته العلمية وآراءه السديدة لأنه رحمه الله آية في الإلمام بمسائل الفقه وأقوال العلماء ومعرفة الأدلة واستحضارها، وحفظ الأحاديث ومعرفة متونها وأسانيدها ومخرجيها ودرجاتها، فكان لا يأخذ من الأقوال إلا ما ترجح لديه بالدليل، ولا من الأدلة إلا ما صح عنده، كان لا يمل من قراءة الكتب النافعة، والاستزادة من العلم، وكان رجاعاً

إلى الحق لا يمنعه قول قاله بالأمس أن يرجع عنه إلى الصواب إذا تبين له اليوم، عملاً بوصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه وكان يحرص على البحث والمشورة حتى مع من هو أقل منه علماً وخبرة بحثاً عن الحق والأخذ به؛ لأن الحق ضالة المؤمن أنَّى وجده أخذه، كان يحرص رحمه الله على نفع المسلمين بماله وجاهه وشفاعته، يحب المشاركة في المشاريع الخيرية، ويساعد المحتاجين، ويفتي السائلين شفهياً وتلفونياً وتحريرياً، لا يقتصر على عمله الرسمي فعمله دائم في البيت مع سعة صدر، وسماحة بال، وتيسر لقاء به، حيث يجلس لإستقبال الناس الساعات الطويلة من كل يوم ويفتح بابه لمن يريد الدخول واللقاء به دون مانع أو حائل مع قيامه بالدعوة إلى الله من خلال الدروس اليومية التي يلقيها في المسجد ويحضرها المئات من الطلاب والمستفيدين ومن خلال المحاضرات التي يلقيها في المساجد والمنتديات واللقاءات، فكان لا يتوقف، إذا طلب منه إلقاء محاضرة في أي مكان قريب أو بعيد أو طلب منه لقاء فقهي يجيب من خلاله على أسئلة الحضور حتى بواسطة المهاتفة من مكان بعيد وله مشاركات كبيرة في وسائل الإعلام المقروءة و المسموعة في إلقاء الكلمات والنصائح والإجابة على الأسئلة، وله مواقف عظيمة و كثيرة في الرد على أهل الضلال وكشف شبهاتهم وتعرية باطلهم وبيان الحق، يظهر ذلك من ردوده المطبوعة والمسجلة على الأشرطة، ومن كتبه الكثيرة، وفي جانب

الأمر المعروف والنهي عن المنكر كان له دوره الفعال في القيام بهذا الأمر ومساندة ومساعدة القائمين عليه ونصيحة ولاة الأمور ونصيحة الرعية عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله وللأئمة المسلمين وعامتهم) ، ومهما قلت فإنني أراني مقصراً في وصف ما لهذا العالم الجليل من جهود عظيمة وما تحلى به من فضائل، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

وقد هيأ الله عز وجل لهذا الإمام الجليل من قام بجمع علمه ونشره في الآفاق حتى يكون من العلم الذي ينتفع به بعد وفاته يرحمه الله، وهذه المجموعة المعنونه بـ (سلسلة الفوائد العلمية من الدروس البازية) هي جزء من علم شيخنا الجليل يرحمه الله، التي قام بجمعها وإخراجها أخونا الشيخ عبدالسلام بن عبدالله السليمان جزاه الله خيرا، وقد حوت فوائد جليلة يدركها من طالعها وقرأ فيها.

رحم الله شيخنا وأسكنه فسيح جناته وجزاه عما قدم خير الجزاء وأوفاه، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

٢١/١٠/١٤٢٩هـ

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فإن هذا هو الكتاب الثامن من سلسلة الفوائد العلمية من الدروس البازية.

وهي فوائد وشروح من دروس سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ ألقاها عامي (١٣٩٨-١٣٩٩هـ) على كتاب «اختصار علوم الحديث».

ولِما تميز به هذا الشرح ـ ولو لم يكتمل ـ حرصت على إخراجه ضمن السلسلة، لِما اشتمل عليه من الفوائد العلمية، حيث كانت منهجية الشيخ وطريقته في الشرح في تلك السنوات، تتميز بالإسهاب في شرح المسائل وكثرة الاستدلال من الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم، وكذلك العناية التامة برواة الأخبار واستنباط الأحكام من الأدلة.

أسأل الله العلي القدير أن يكتب الأجر والمثوبة لشيخنا ـ رحمه الله ـ وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الكتاب

بقلم

الأستاذ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة

إن علم أصول الحديث وقواعِد اصطلاح أهله لا بد منه للمشتغِل برواية الحديث؛ إذ بقواعده يتميَّز صحيح الرواية من سقيمها، ويعرف المقبول من الأخبار والمردود، فهو للرواية كقواعد النَّحوِ لمعرفة صِحَّةِ التراكيب العربية، فلو سُمِّي منطق المنقول وميزان تصحيحِ الأخبار[1] لكان اسماً على مسمًّى.

هذا، وقد كتب العلماء فيه من عصرِ التدوين إلى يومنا هذا نفائس ما يكتب؛ من ذلك: ما نجده في أثناء مباحث «الرسالة» للإمام الشافعي، وفي ثنايا[2] «الأم» له، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد

(١) يعني: المصطلح.

(٢) هكذا في الأصل، والصواب أن يقول: أثناء.

في أسئلتهم له ومحاورته معهم، وما كتبه الإمام مسلم بن الحجّاج في مقدّمة «صحيحه».

و«رسالة الإمام أبي داود السِّجِسْتاني إلى أهل مكة» في بيان طريقته في «سننه» الشهيرة، وما كتبه الحافظُ أبو عيسى الترمذيُّ في كتابه «العلل» المفرد في آخر «جامعه»، وما بثَّه في الكلام على أحاديث «جامعه» في طيّاتِ الكتاب من تصحيحٍ وتضعيفٍ وتقويةٍ وتعليلٍ.

وللإمام البخاري «التواريخ» الثلاثة، ولغيره من علماء الجرح والتعديل من معاصريه ومن بعدهم بياناتٌ وافيةٌ لقواعد هذا الفن، تجيء منتشرةً في تضاعيف كلامهم، حتى جاء من بعدهم فجرد هذه القواعدَ في كتبٍ مستقلةٍ ومصنَّفاتٍ عدةٍ، وأشار إلى أشهرها الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العسقلانيُّ في فاتحة شرحه لـ«نُخبة الفكر» فقال:

فمِن أول من صنَّف ذلك القاضي أبو محمدٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ الحسن بن عبد الرحمن، الذي عاش إلى قريب سنة ثلاث مئةٍ وستين، في كتابه «المحدِّث الفاصِل»، لكنه لم يستوعب، والحاكم

أبو عبد الله النيسابوري محمد بن عبد الله بن البيِّع صاحب «المستدرك على الصحيحين» و«الإكليل» و«المدخل» إليه في مصطلح الحديث و«تاريخ نيسابور»، المتوفى سنة خمسٍ وأربع مئةٍ، لكنه لم يهذِّب ولم يرتِّب.

وتلاه أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ أحمد بن عبد الله الصوفيُّ صاحب «حلية الأولياء» و«المستخرج على البخاري» وغيرهما، المتوفى سنة ثلاثين وأربع مئةٍ، فعمل على كتابه «مستخرجاً»، وأبقى أشياء للمُتعقِّب.

وجاء بعدهم الخطيب أبو بكرٍ البغداديُّ أحمد بن عليّ بن ثابتٍ صاحب «تاريخ بغداد» وغيره، المتوفَّى سنة ثلاثٍ وستين وأربع مئة، فصنَّف في قوانين الرواية كتاباً سمّاه «الكفاية»، وفي آدابِها كتاباً سماه «الجامع لآدابِ الشيخ والسامع»، وقَلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نُقْطةَ محمد بن عبد الغني البغداديُّ الحنبليُّ المتوفَّى سنة تسعٍ وعشرين وست مئة: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عِيالٌ على كُتبه.

ثم جاء بعدهم بعضُ من تأخر عن الخطيب فأخذ من هذا العلم بنصيبٍ، فجمع القاضي عِياض بن موسى اليَحْصُبيُّ الأندلسيُّ المتوفَّى سنة أربعٍ وأربعين وخمس مئةٍ كتاباً سمّاه «الإلماع»[١]، وأبو حفصٍ المَيَّانِجِيُّ[٢] جزءاً سمّاه «ما لا يسعُ المحدِّثَ جهلُه».

إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيُّ الدين أبو عمرٍو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِيُّ، نزيل دمشق، المتوفَّى سنة ثلاثٍ وأربعين وست مئةٍ، فجمع لـمّا تولَّى تدريسَ الحديث بالمدرسة الأشرفية كتابه المشهور «علوم الحديث» الشهير بـ«مقدّمة ابن الصلاح» فهذب فنونه، وأملاه شيئاً بعد شيءٍ، فلهذا لم يحصُل ترتيبه على الوضع المناسب، واعتنى بتصانيف الخطيبِ المفرَّقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نُخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيرِه، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا

(١) هو كتاب «الإلماع إلى معرفة أُصول الرواية وتقييد السماع» مطبوع.

(٢) ويقال: المَيّانِشيّ، وهو الصواب نسبةً إلى قرية «مَيّانِش» من قرى المهدية بإفريقية، وهو عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين القرشي أبو حفص المَيّانشي (ت ٥٨١هـ). انظر «معجم البلدان» ٥/ ٢٣٩. وكتابه «ما لا يسع المحدث جهله» مطبوع.

بسيره، فلا يُحصى كم ناظمٍ له ومختصرٍ، ومُستدرِكٍ ومُقتَصرٍ، ومُعارضٍ له ومُنتَصرٍ. انتهى كلام الحافظ رحمه الله تعالى.

فقد ظهر بشهادة الحافظ ابنِ حَجَرٍ أن كتاب ابن الصلاح رحمه الله جمع شتات الكُتب وعيونها من كُتب الخطيب الذي هو عائل علماء الفن بعده وغيرها ممن تقدمه وتأخر، ومبلغ عناية العلماء بها نظماً وشرحاً واختصاراً، فممن نظمها الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقيُّ المتوفَّى سنة ست وثمان مئةٍ، نظمها في كتابه «ألفية الحديث» وشرحها هو بنفسه، وكذلك شرحها بعده السَّخاويُّ. وللحافظ العراقي المذكور شرحٌ على كتاب ابن الصلاح[1].

وممن اختصرها الإمام النوويُّ الشافعيُّ صاحب «المجموع» و«الروضة» في فقه الشافعية، و«شرح صحيح مسلمٍ» وغيرِها من الكُتُب النافعة، اختصرها في كتابٍ سماه «التقريب»، شرحه السيوطيُّ في كتاب سمَّاه «تدريب الراوي».

---

(١) هو كتاب «التقييد والإيضاح لما أُطلِق وأُغلِق من مقدّمة ابن الصلاح» وهو مطبوع.

ثم جاء الإمام ابن كثير الفقيه الحافظ المفسِّر ـ الذي ستقف على تاريخ حياتِه فيما بعد ـ فاختصرها في رسالة لطيفةٍ سمّاها: «الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث» بعبارةٍ سهلةٍ فصيحةٍ، وجُمَلٍ مفهومةٍ مليحةٍ، واستدرك على ابن الصلاح استدراكاتٍ مفيدةً يبدؤها بقوله: (قلت).

فسهَّل على طالب الفن تناوله في رسالةٍ وسطٍ ـ وخير الأمور أوسطُها ـ لم يختصرها اختصاراً مضغوطاً مُختَلًّا، ولا أطالها تطويلاً منتشراً مُشوَّشاً، فكانت خطوةً أولى ومرحلةً ابتدائيةً يَدْرُسها الطالب، فيرتقي منها إلى دراسة أصلها وما بعده من كُتب الأئمّة، حتى ينتهيَ إلى التحقيق، فيدلي بدلوه مع الدِّلاء.

ولقد كان للإمام ابن كثيرٍ حياةٌ علميةٌ حافلةٌ بالجهد في التحصيل والتصنيف في عصرٍ مملوءٍ بالأكابر من علماء النقل والعقل، كما ستقف على ذلك في تلخيص سيرته من كلام ثقات المؤرخين من أهل عصره ومن بعدهم إن شاء الله تعالى.

محمد عبد الرزاق حمزة

ترجمة الإمام ابن كثير

بقلم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة

نسبه وميلاده وشيوخه ونشأته:

هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الشيخ أبي حفصٍ شهابِ الدين عمر خطيب قريته ابن كثير بن ضَوْء بن كثير بن زَرْع القرشيُّ البَصْرَوِيُّ الأصل، الدمشقي النشأة والتربية والتعليم.

ولد بمِجْدَل القرية من أعمال مدينة بُصرَى شرق[1] دمشقَ سنةَ إحدى وسبع مئةٍ، وكان أبوه خطيباً، ومات أبوه وهو في الرابعة من عُمرِه، فربّاه أخوه الشيخ عبد الوهاب وبه تفقَّه في مبدأ أمره.

ثم انتقل إلى دمشق سنة ست وسبع مئةٍ في الخامسة من عُمرِه، وتفقَّه بالشيخ برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الفَزاريِّ الشهير بابن الفِركاح المتوفَّى سنة تسعٍ وعشرين وسبع مئةٍ.

وسمع بدمشقَ من: عيسى بن المُطَعِّم، ومن أحمدَ بن أبي

(١) جنوب شرق مدينة درعا.

طالبِ الـمُعَمَّر أكثرَ من مئة سنةٍ الشهير بابن الشِّحْنة، وبالـحَجّار، المتوفى سنة ثلاثين وسبع مئةٍ، ومن القاسم بن عساكر، وابن الشيرازي، وإسحاق بن الآمدي، ومحمد بن زرّادٍ، ولازم الشيخ جمال الدين يوسف بن الزكي الـمِزِّي صاحب «تهذيب الكمال» و«أطراف الكتب الستة» المتوفَّى سنة اثنتين وأربعين وسبع مئةٍ، وبه انتفع وتخرَّج، وتزوّج ابنتَه.

وقرأ على شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية المتوفَّى سنة ثمانٍ وعشرين وسبع مئةٍ كثيراً، ولازمه وأحبه وانتفع بعلومه، وعلى الشيخ الحافظ المؤرخ شمس الدِّين الذهبيِّ محمد بن أحمد بن قايماز المتوفى سنة ثمانٍ وأربعين وسبع مئةٍ.

وأجاز له من مصر أبو موسى القَرافي، والـحُسيني، وأبو الفتح الدبوسي، وعلي بن عمر الواني، ويوسف الـخُتَني وغيرُ واحدٍ.

وقال الحافظ شمس الدين الذهبي في «المعجم المختص»: الإمام المفتي المحدِّث البارع، فقيهٌ مُتَفنِّنٌ ومفسِّرٌ نقَّادٌ، وله تصانيف مفيدةٌ.

وقال الحافظ ابن حجرٍ في «الدُّرر الكامنة»: اشتغل بالحديث مطالعةً في متونه ورجاله، وكان كثير الاستحضار، حسن المفاكهة،

سارت تصانيفه في حياته، وانتفع الناس بها بعد وفاته، ولم يكن على طريق المحدِّثين في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النازل، ونحو ذلك من فنونهم، وإنما هو من محدثي الفقهاء[1].

وأجاب السيوطيُّ عن ذلك فقال: العمدةُ في عِلم الحديث على معرفة صحيح الحديث وسقيمه، وعِلَلِه واختلاف طُرقه، ورجالِه جرحاً وتعديلاً، وأما العالي والنازل ونحوُ ذلك، فهو من الفضلات لا من الأصول المهمَّة. انتهى.

وقال المؤرِّخُ الشهير أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن سيف الدين المعروف بابن تَغْري بَرْدي الحنفيُّ في كتابه «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي»: الشيخ الإمام العلّامة عماد الدين أبو الفداء... لازم الاشتغال، ودأب وحصَّل وكتب، وبرع في الفقه والتفسير والحديث.... وجمع وصنَّف ودرَّس وحدَّث وألَّف، وكان له اطلاعٌ

(١) قال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: يعني: يعتني بالمهمات والثابت من الأحاديث ولا يهمه تطلُّب العوالي؛ والعوالي: هي الأحاديث التي أسانيدها عالية، فإذا جاء حديث من طريق عشرة رواة وهو حصَّله من طريق أثبت ولكن عدد الرُّواة أكثر، فإن هذا الأمر غير معتَبر عنده، والمعتَبر هو وجود الرِّجال؛ فبهم تقوم الحُجَّة.

عظيمٌ في الحديث والتفسير والفقه والعربية وغير ذلك. وأفتى ودرَّس إلى أن توفِّي.

واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رياسةُ العلم في التاريخ والحديث والتفسير، وهو القائل:

تمـرُّ بنـا الأيـام تَـتْرى، وإنـما
نُـساق إلى الآجـال والعـينُ تنظـرُ
فلا عائدٌ ذاك الـشبابُ الـذي مـضى
ولا زائـلٌ هـذا المـشيبُ المكـدِّرُ

وتلامذته كثيرة، منهم: ابن حَجِّي، وقال فيه: أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وما أعرف أني اجتمعت به، على كثرة ترددي إليه، إلا واستفدت منه.

وقال ابن العِماد الحنبلي في كتابه «شذرات الذهب»: الحافظ الكبير عماد الدين، حفظ «التنبيه» وعَرَضه سنة ثمان عشرة، وحفظ «مختصر ابن الحاجب»، وكان كثير الاستحضار، قليل النسيان، جيِّد الحفظ، يشارك بالعربية، وينظم نظماً وسطاً، قال فيه ابن

حبيب: سمع وجمع وصنف، وأطرب الأسماع بالفتوى وشنَّف، وحدَّث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير.

وفاته:

قال صاحب «المنهل الصافي»: تُوفي في يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان سنة أربع وسبعين وسبع مئة عن أربع وسبعين سنة.

قال الحافظ ابن حَجَر: وكان قد أَضرَّ ـ يعني فقد بصره ـ في آخر حياته. رحمه الله ورضي عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ وصَلَّى الله وسَلَّمَ على نبيِّنا محمَّدٍ وآلِه وصَحْبِه أَجمعينَ.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله:

الزيادات على الصحيحين

۞ وقد قالَ الحافظُ أبو عبدِ الله محمدُ بنُ يعقوبَ بنِ الأَخرَمِ: قَلَّ ما يفوتُ البخاريَّ ومسلماً من الأحاديثِ الصحيحةِ.

وقد ناقَشَه ابنُ الصَّلاح في ذلك، فإنَّ الحاكمَ قد استَدرَكَ عليهما أحاديثَ كثيرةً وإنْ كان في بعضها مَقالٌ، إلا أنه يَصْفُو له شيءٌ كثيرٌ.

قلت: في هذا نَظَرٌ، فإنه يُلزِمُهما بإخراج أحاديثَ لا تَلزَمُهما، لضعفِ رُواتِها عندَهما، أو لتَعليلِهما ذلك، والله أعلم. =

= وقد خُرِّجَت كتبٌ كثيرةٌ على «الصحيحين»، يُؤخَذُ منها زياداتٌ مفيدةٌ، وأسانيدُ جيِّدة، كـ«صحيح» أبي عَوَانة، وأبي بكرٍ الإسماعيليِّ، والبَرْقاني، وأبي نُعَيم الأصبهانيِّ وغيرِهم. وكتبٌ أُخَرُ التزمَ أصحابُها صِحَّتها، كابن خُزَيْمة، وابن حِبَّانَ البُسْتيِّ، وهما خيرٌ من «المستدرك» بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتوناً.

وكذلك يوجدُ في «مسند» الإمام أحمدَ من الأسانيدِ والمتون شيءٌ كثيرٌ مما يُوازِي كثيراً من أحاديثِ مسلمٍ، بل والبخاريِّ أيضاً، وليست عندَهما ولا عندَ أحدهما، بل ولم يُخرِّجه أحدٌ من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنَّسائي، وابن ماجه.

وكذلك يوجدُ في مُعجَمَي الطبراني «الكبير» و«الأوسط»، ومُسنَدَي أبي يعلى والبَزَّار، وغيرِ ذلك من المسانيد والمعاجم والفوائد والأجزاء: ما يَتمكَّن المتبحِّرُ في هذا الشأنِ من الحُكْم بصِحَّة كثير منه، بعد النَّظَر في حالِ رجاله، وسلامتِه =

= من التعليل المُفسِد، ويجوز له الإقدامُ على ذلك، وإن لم يَنصَّ على صحته حافظٌ قبلَه، موافقةً للشيخ أبي زكريا يحيى النَّوَويِّ، وخلافاً للشيخ أبي عَمْرو.

وقد جمع الشيخُ ضياءُ الدِّين محمد بن عبد الواحد المقدسيُّ في ذلك كتاباً سماه «المختارة»، ولم يتمَّ، كان بعضُ الحفّاظ مِن مشايخنا يُرجِّحُه على «مستدرك الحاكم»، والله أعلم[1]. [١]

[شرح١] أراد ببعض الحفاظ شيخَ الإسلام ابن تيميَّة، فهو يعتبر مِن شيوخ المؤلف، وكان يقول: إن «المختارة» فيها صناعة حديثية خير من صناعة الحاكم. وتصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، فتصحيح الضياء المقدسي في «مختارته» خير من تصحيح الحاكم، وكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث، يعني: أنه اعتنى بها في التصحيح أكثر من تصحيح الحاكم.

---

(١) «الباعث الحثيث» ص٢٣.

والطبعة المعتمدة من «الباعث الحثيث»، ط٣، نشر مكتبة دار التراث سنة ١٣٩٩هـ.

۞ وقد تكلَّم الشيخُ أبو عمرو بنُ الصلاح على الحاكم في «مستدركه» فقال: وهو واسعُ الخَطْوِ في شرط الصحيح، متساهلٌ بالقضاء به، فالأَوْلَى أن يُتوسَّط في أمرِه، فما لم نجد فيه تصحيحاً لغيرِه من الأئمة، فإنْ لم يكن صحيحاً، فهو حَسَنٌ يُحتجُّ به، إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ توجبُ ضَعْفَه.

قلت: في هذا الكتاب أنواعٌ مِن الحديث كثيرةٌ، فيه الصحيح المُستدرَك وهو قليلٌ، وفيه صحيحٌ قد خرَّجه البخاريُّ ومُسلمٌ أو أحدهما، لم يعلَم به الحاكمُ، وفيه الحَسَنُ والضعيفُ والموضوعُ أيضاً[1]. [٢]

[شرح٢] ومن الموضوعات التي فيه حديث عن زيد بن أسلم: أن آدم توسل بمحمد ﷺ بعد الخطيئة، فقال له الرب: ما أدراك عن محمد؟ فقال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد =

(١) ص٢٣-٢٤.

.....

= رسول الله[١]. هذا من الموضوعات التي ذكرها العلماء*.

* س: حديث: «الكيِّس من دان نفسه» عند الحاكم[٢]، ما هي درجة صحته؟

ج: عند الحاكم وغيره ضعيف؛ لأنه من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، وهو ضعيف عند أهل العلم؛ لأنه سُرق بيته فاختل حفظه، فصار يروي الأحاديث ويغير فيها بعض الشيء، لكن إن وجد بطريق آخر ارتفع، ولكن المعروف الآن أنه مرويٌّ عند أحمد، وابن ماجه، والترمذي[٣] وهو في «مستدرك الحاكم»: «الكيِّس مَن دان نفسه وعَمِل لما بعدَ الموت».

وظن بعض الناس أنه صحيح، وكان يقول: صحيح حسن، وهو ليس كذلك، فالمعروف في الرواية أنه ضعيف من طريق أبي بكر، وإن كان معناه صحيحاً، ولكنه من طريق الصناعة والرواية ضعيف؛ لأنه من طريق أبي بكر ابن عبد الله بن أبي مريم، وهو عند أهل العلم ضعيف، كما في =

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٦١٥).

(٢) «المستدرك» (١/ ٥٧) و(٤/ ٢٥١).

(٣) أحمد (٤/ ١٢٤)، وابن ماجه: الزهد (٤٢٦٠)، والترمذي: صفة القيامة والرقائق (٢٤٥٩).

.....

= «التهذيب» و«التقريب» وغيرهما.

وإن كان ممكناً أن يثبت من طريق آخر، فلا تجزم بضعفه، ولهذا يقول الحافظ العراقي:

وإنْ تَجِـدْ مَتنـاً ضـعيفَ الـسَّندِ
فقُـلْ: ضـعيفٌ، أي: بهـذا فاقْـصِدِ
ولا تُـــضَعِّفْ مُطلَقـــاً بِنـــاءا
عـــلى الطَّريـــقِ إذْ لَعَـــلَّ جـــاءا

أي: من طرق أخرى، فالمقصود أن الإنسان إذا رأى حديثاً في سنده من لا يوثق به يقول: ضعيف بهذا الإسناد، ولا يقول: ضعيف مطلقاً؛ فقد يكون هناك أسانيد لا يدري عنها، فمثلاً إذا روى أبو داود حديثاً سنده ضعيف تقول: ضعيف عند أبي داود، فقد يكون صحيحاً عند النسائي أو عند الترمذي، أو الحاكم، أو أحمد، كذلك حديث زكاة الحلي ـ حديث المسكتين قول الرسول ﷺ ـ : «أتؤديان زكاة هذا؟» رواه الترمذي من طريق المثنى بن الصباح، وهو ضعيف؛ فضعَّفه، لكن سبحان الله! رواه أبو داود والنسائي[1] بسند جيد، فهذا مما يقع. =

(١) أخرجه الترمذي: الزكاة (٦٣٧)، وأبو داود: الزكاة (١٥٦٣)، والنسائي: الزكاة (٢٤٧٩).

.....

= فمن الخطأ أن يقف عليه إنسان في الترمذي ويقول: ضعيف مطلقاً؛ لأنه موجود في كتب أخرى بسند صحيح.

وحديث زكاة الحلي السابق: أن امرأة رآها النبي ﷺ وعليها مَسَكَتانِ من ذهبٍ فقال لها النبي ﷺ: «أَتؤدِّين زكاةَ هذا؟» فقالت: لا. قال: «أَيسُرُّك أنْ يُسوِّرَكِ اللهُ بهما يومَ القيامة سِوارَيْنِ مِن نارٍ؟». فألقتهما وقالت: هما لله ورسوله[1].

وهذا الحديث حجة لمن قال بوجوب زكاة الحلي.

س: إذا كان الحديث ضعيفاً وجاءت الآية تؤيده، فهل يقال بالحديث؟

ج: العمدة في مثل هذا هو ورود الآية من القرآن الكريم فإنها تغني عمّا سواها.

س: «إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب» هل هذا القول من الأحاديث النبوية؟

ج: هذا من كلام بعض أهل العلم، ولا أعرفه عن النبي ﷺ، فهو من كلام أحمد وغيره: إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب، أما أن يكون أحد =

(١) رواه أبو داود: (١٥٦٣)، والنسائي: الزكاة (٢٤٧٩)، وإن كان سنده عند الترمذي ضعيفاً.

.....

= رواه عن النبي ﷺ فلا أعرفه، قد يكون ضعيفاً، ولكن لا أعرفه عن النبي ﷺ[١].

س: حديث: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان»؟

ج: معروف، لكن في إسناده ضعف[٢].

س: لماذا لا يُحتجُّ بالآية هنا؟

ج: الحديث ضعيف الإسناد، ولكن الآية واضحة ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ [التوبة: ١٨]؛ فتذكر الآية أن المؤمنين هم الذين يعمرون المساجد بعبادتهم.

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٥٧) عن عمران بن حصين من قوله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي: الإيمان (٢٦١٧)، وابن ماجه: المساجد (٨٠٢).

۞ وقد اختصرَه شيخُنا الحافظ أبو عبد الله الذهبيُّ، وبيَّن هذا كلَّه، وجمع منه جزءاً كبيراً مما وقَع فيه مِن الموضوعاتِ. وذلك يقارب مئة حديثٍ، والله أعلم[1]. [٣]

[شرح٣] الصواب في الحاكم مثل ما قال المؤلف: أنه ينظر فيه، فما قامت الأدلة على صحته فهو صحيح، وما قامت الأدلة على ضعفه فهو ضعيف مثل غيره من الكتب*.

*** س: ذكر شيخ الإسلام أنه وقع للحاكم أخطاء؛ لأنه سوَّد الكتاب ليُنقِّحَه، ومات قبل أن يُكمل تنقيح مسوَّدات الكتاب!**

ج: نعم وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: رأيت آخر ما أملاه مبيضاً إلى نصف الجزء الثاني من أجزاء ستة، قال: والتساهل في القدر المملَى قليل جدّاً بالنسبة إلى ما بعده.

---

(١) ص٢٤.

موطأ مالكٍ

۞ تنبيهٌ: قول الإمام محمد بن إدريسَ الشافعيِّ رحمه الله: لا أعلمُ كتاباً في العلم أكثرَ صواباً من كتاب مالكٍ. إنما قالَه قبلَ البخاريِّ ومسلمٍ.

وقد كانت كتبٌ كثيرةٌ مصنَّفةٌ في ذلك الوقت في السُّنن، لابن جريجٍ، وابن إسحاق ـ غير السيرة ـ ولأبي قُرَّة موسى بن طارقٍ الزَّبِيدي، و«مصنَّف عبد الرزاق بن همّامٍ» وغير ذلك.

وكان كتابُ مالكٍ، وهو «الموطأ»، أجلَّها وأعظمَها نفعاً، وإن كان بعضُها أكبرَ حجماً منه وأكثرَ أحاديثَ.

وقد طلب المنصورُ من الإمام مالكٍ أن يجمعَ الناسَ على كتابه، فلم يُجِبه إلى ذلك، وذلك مِن تمام علمِه واتِّصافه بالإنصاف، وقال: إنَّ الناسَ قد جمعوا واطَّلعوا على أشياءَ لم =

= نطَّلع عليها[1]. [٤]

[شرح٤] وهذا الكلام الذي قاله المؤلف للشافعيِّ كلام صحيح؛ لأن الشافعي رحمه الله مات سنة أربع ومئتين، قبل أن يؤلف «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، ولهذا قال الشافعي ما قال حسب اطلاعه، أما بعد ذلك فكتاب البخاري وكتاب مسلم مقدمان في الصحة والعناية على «الموطأ» وغيره، فـ«الموطأ» فيه بلاغات كثيرة ضعيفة، وفيه آثار، وفيه أحاديث صحيحة.

والحاصل أن «الموطأ» فيه الضعيف وفيه الصحيح، وفيه فقه عظيم للمؤلف رحمه الله.

---

(١) ص٢٤-٢٥.

۞ وقد اعتنى الناسُ بكتابه «الموطأ»، وعلَّقوا عليه كُتُباً جَمَّةً، ومن أجودِ ذلك كتابا «التمهيد» و«الاستذكار» للشيخ أبي عُمرَ بن عبد البَرِّ النَّمَرِيِّ القُرطبيِّ رحمه الله.

هذا مع ما فيه من الأحاديث المتَّصِلةِ الصحيحة، والمرسَلةِ، والمنقَطِعةِ، والبلاغاتِ التي لا تكاد توجدُ مسنَدةً إلا على نُدور[1]*. [٥]

[شرح٥] أبو عمر بن عبد البَر اسمه يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البَر النَّمَرِيِّ، من النَّمِر بن قاسط، قَبيل من ربيعة، توفي سنة أربع مئة وثلاث وستين في القرن الخامس، أدرك جملة كبيرة من القرن الرابع، وجملة كبيرة من القرن الخامس، فهو مُعمَّر، بلغ الستة والتسعين رحمه الله.

وفي سنة وفاته مات أبو بكر الخطيب البغدادي، فمات عالم الفقه والحديث في المغرب، ومات عالم الفقه والحديث في المشرق في =

---

(١) ص٢٥.

.....

= هذه السنة سنة ثلاث وستين وأربع مئة[1]، رحمهم الله جميعاً، وحشرنا معهم.

* س: هل معلقات الإمام مالك حجة؟

ج: لا، ليست بحجة.

(١) انظر «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٥٩، ٢٨٦، ٢٩٦).

إطلاق اسم «الصحيح» على الترمذي والنسائي

۞ وكان الحاكمُ أبو عبد الله، والخطيب البغداديُّ يُسمِّيانِ كتابَ الترمذي «الجامعَ الصحيح» وهذا تساهلٌ منهما، فإن فيه أحاديثَ كثيرةً مُنكَرةً. وقولُ الحافظِ أبي عليّ بن السَّكَن، وكذا الخطيب البغداديّ في كتاب «السنن» للنسائي: إنَّه صحيحٌ! فيه نظرٌ[1]. [٦]

[شرح٦] يقول العراقي هنا:

ومَنْ عَليها أطلقَ الصَّحِيحا
فقد أتى تَساهُلاً صَرِيحا

لا شك في ذلك؛ فالسنن الأربعة جميعها تحتوي على بعض =

---

(١) ص ٢٥.

.....

= الأحاديث الضعيفة ومن أطلق على النسائي أو على غيره من السنن اسم الصحيح، فقد تساهل في الكلام.

۞ وإنَّ له شرطاً في الرجالِ أشدَّ مِن شرط مُسلمٍ غيرُ مُسَلَّمٍ، فإن فيه رجالاً مجهولين: إمّا عيناً أو حالاً، وفيهم المجروحُ، وفيه أحاديثُ ضعيفةٌ ومعلَّلةٌ ومنكرةٌ، كما نبَّهنا عليه في «الأحكام الكبير»[1]. [٧]

[شرح٧] «الأحكام الكبير» كتاب مخطوط لابن كثير، قيل: إنه لم يكمله وإنما وصل فيه إلى أبواب الحج تقريباً، وقد وجد منه الآن قطعة بالمغرب، وصوَّرَتها الجامعة الإسلامية ـ قطعة أظنها من كتاب الصلاة إلى كتاب الجنائز ـ وابن كثير في كتابه «الأحكام الكبير» يذكر الحكم، ويذكر أدلته من الآيات والأحاديث وأقوال العلماء واختلافهم فيه، فيشبه من بعض الوجوه «المغني» و«الشرح الكبير» وأشباههما ويشبه «المجموع» للنووي.

---

(١) ص ٢٥.

مسند الإمام أحمد

۞ وأما قولُ الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكرٍ الـمَدِينيِّ عن «مسند الإمام أحمد»: إنه صحيحٌ؛ فقولٌ ضعيفٌ، فإن فيه أحاديثَ ضعيفةً، بل وموضوعةً، كأحاديث فضائل مَرْوَ[١]، وعسقلانَ[٢]، والبِرْثِ الأحمر[٣] عندَ حمصَ وغير ذلك، كما قد نبَّه عليه طائفةٌ من الحفّاظ.

ثم إنَّ الإمامَ أحمدَ قد فاته في كتابه هذا ـ مع أنَّه لا يوازيهِ مسندٌ في كَثْرَتِه وحُسنِ سياقته ـ أحاديثُ كثيرةٌ جدّاً، بل قد قيل: إنه لم يقع له جماعةٌ من الصحابة الذين في =

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣٥٧).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٢٢٥).

(٣) أخرجه أحمد (١/ ١٩).

والبِرْثُ: الأرض السهلة اللينة، والبِرْثُ الأحمر: أرض قريبة من حمص قتل فيها مجموعة من الشهداء.

= «الصحيحين» قريباً من مئتين[1]. [٨]

[شرح٨] وهذا الذي قاله المؤلف صحيح، فإن «المسند» وإن كان غالبه صحيح ـ ما بين الحسن والصحيح ـ ولكن فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة كما قال المؤلف، وقد صنف في هذا الحافظ ابن حجر رحمه الله: «القول المسدَّد في الذَّبِّ عن مسند الإمام أحمد» وهو مؤلَّف معروف، فالحاصل أن «المسند» لم يلتزم صاحبه بالصحيح فحسب، بل إن الإمام أحمد قد يكتب الحديث الضعيف لمعرفته والتنبيه عليه لا للاحتجاج به، لكن غالب ما فيه هو جيد وصحيح، وقد يوجد فيه أحاديث ضعيفة، وقد تُفضي وتَزداد ضعفاً وينتهي الحكم عليهما بالوضع كما أشار المؤلف الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ إلى ذلك.

ومن تأمل الكتاب وعُني به كثيراً وجد ذلك، ولعل الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ ذكر ذلك ليُعلَمَ، لا ليُحتَجَّ به، ولا لصحته عنده.

ولكن كثيراً من الأئمة أصحاب المسانيد، وهكذا أهل السنن =

---

(١) ص ٢٥-٢٦.

.....

= قد يكتبون الشيء للعلم به والاطلاع عليه، وإثباته حتى لا يضيعَ عليهم، وإن كانوا لا يقولون بصحته والاحتجاج به، فهذا موجود في «مسند أحمد» رحمه الله وفي السنن الأربع وفي «مسند أبي يعلى» والبزار وغيرهم.

فهذا معروف عند أهل العلم: أنهم يقيدون ما وصل إليهم ويكتبونه؛ ليعرفوه وينظروا فيه، وهل جاءت مسانيد أخرى حتى يحكموا بصحته؟ وهل له شواهد؟ هذا من صنعهم وطريقهم رحمة الله عليهم، ولا يلزم في حق الإمام أحمد ولا غيره أن ما كتبه يكون صحيحاً؛ لأنه لم يلتزم بذلك.

وهذا بخلاف صاحبي «الصحيح» فإنهما التزما بهذا واعتَنَيا به، فلهذا يستنكر من بعض رواياتهم ما قد يقع فيه شيء من الطعن أو ما إلى ذلك، فيبين أهل العلم أن البخاري ومسلماً اختارا من رواية من طُعن فيه أو مَن هو مجروح ما عُلمت صحة روايته فيه.

بخلاف أهل السنن والإمام أحمد وبخلاف أشباههم، فهم لم =

.....

= يلتزموا بأن يكون الحديث صحيحاً سالماً بل يكتبون الصحيح والضعيف؛ لِيُحتَجَّ بالصحيح ولِيُعرَف الضعيف، ولأن الضعيف قد يكون له شواهد فيستفاد من ذلك.

الكتب الخمسة وغيرها

۞ وهكذا قولُ الحافظ أبي طاهرٍ السِّلَفي[١] في الأصولِ الخمسةِ، يعني: البخاريَّ ومُسلماً، و«سنن» أبي داود والترمذي والنسائي: إنه اتَّفقَ على صِحَّتها علماءُ المشرق والمغرب! تساهلٌ منه. وقد أنكرَه ابنُ الصلاح وغيرُه.

قال ابنُ الصلاح: وهي مع ذلك، أعلى رُتبةً من كُتبِ المسانيد[٢]؛ كـ«مسند» عَبدِ بن حُميدٍ، والدّارِميّ، وأحمد بن حنبلٍ، وأبي يعلى، والبزّار، وأبي داود الطيالسيّ، والحسن بن سُفيانَ، وإسحاق بن راهَويهِ، وعُبيد الله بن موسى، وغيرِهم؛ =

---

(١) [قال الشيخ أحمد شاكر]: السِّلَفي بكسر السين المهملة، وفتح الفاء، نسبة إلى «سِلَفة» لقب لأحد أجداده، وهو أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد، أحدُ الحفاظ الكبار، قصده الناسُ من البلاد البعيدة ليأخذوا عنه، مات سنة ست وسبعين وخمسمائة، وقد جاوز المائة بنحو ستة سنين، له ترجمة جيدة في «تذكرة الحفاظ» [انتهى كلامه رحمه الله].

(٢) يعني: أن الصحيح فيها أكثر مما هو موجود في المسانيد.

= لأنهم يذكرون عن كلّ صحابيٍّ ما يقعُ لهم مِن حديثه[1]. [٩]

[شرح٩] القصد التعريف به هل صح أم لم يصح؟ ولأن المؤلف يذكر الرواية وإن كانت ضعيفة رجاء أن يجد لها متابعاً أو شاهداً فيحصُل به فائدة: أنه روى هذا الشيءَ حتى إذا جاء الباحث فيعرف هل هو صحيح أو غير صحيح؟ فيفيد الطلاب، حيث إن الطالب يتتبع وينظر، قد يجد متابعاً لهذا الشخص، وقد يجد شاهداً لهذا الحديث فيستفيد أيضاً.

فالحاصل أن هذه المسانيد تجمع هذا وهذا، ولكن السنن لأنها صُمِّمَت للحُجَّة والأحكام، فتعتني أكثر بالصحيح، وهذه السنن المذكورة أعلى في إثبات الصحة، والعناية بالأسانيد من المسانيد، لأن من شأن المسانيد الجمع فقط*.

* أرجو أن تعطينا نبذة عن «مسند بَقيّ بن مَخلَد»؟

ج: لا أعلمه موجوداً ويقال: إنه مخطوط في بعض المكتبات الشرقية؛ قال لي بعض الإخوان: إنه موجود في مكتبة في ألمانيا الشرقية، فيمكن أن يبتعث بعض مشايخنا فيقوم على الإتيان به من هذه المكتبة.

(١) ص ٢٧.

التعليقات التي في «الصحيحين»

۞ وتكلم الشيخ أبو عَمرٍو على التَّعليقاتِ الواقعةِ في «صحيح البخاري»، وفي مسلمٍ أيضاً، لكنها قليلةٌ، قيل: إنها أربعة عشر موضعاً[1].

وحاصلُ الأمرِ: أن ما علَّقه البخاريُّ بصيغة الجزم فصحيحٌ إلى مَن علَّقه عنه، ثم النظر فيما بعد ذلك، وما كان منها بصيغة التمريضِ فلا يُستفادُ منها صِحَّةٌ، ولا تُنافِيها أيضاً؛ لأنه قد وقع من ذلك كذلك وهو صحيحٌ، وربما رواه مسلمٌ[2]. [١٠]

[شرح١٠] وهذا الذي قاله الحافظ ابن كثير هنا، هو الذي قاله الحافظ ابن حجر وغيره، وجزم به المؤلف، قال: وقال فلان، قال =

(١) يعني: التعليقات في «صحيح مسلم» قليلة جداً، أما في «صحيح البخاري» فهي كثيرة.

(٢) ص ٢٧-٢٨.

.....

= بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وقال محمد بن إسحاق كذا وكذا، وقال فلان، هذا إسناد صحيح إلى الشخص الذي علقه عنه، من المؤلف ـ البخاري مثلاً ـ إلى الشخص نفسه، لأنه يكون قد ثبت عند البخاري هذا المعلق، لكن يوجد نظر فيما بعد ذلك في المعلَّق نفسه، هل هو صحيح أم لا؟

هذا محل نظر، فيكون المعلَّق صحيحاً إلى من عُلِّق عنه، وما بعد المعلَّق عنه محل نظر، فقد يكون صحيحاً، وقد يكون عنده ليس بصحيح؛ لأن المعلَّق عنه في نفسِه ضعيف، أو لأن في السند ضعفاً ظاهراً في شيخ المعلَّق عنه وما أشبه ذلك، لكن يكون ثابتاً عنده بالنسبة إلى المعلَّق عنه.

فإذا قال: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، كذا وكذا، المعنى أنه ثابت عنده عن بهز، ولكن بهز ليس على شرطه، قد يكون عنده حسناً، وقد يكون عنده ضعيفاً، لكن لا يرتقي إلى درجة الصحيح عنده، حيث يذكره متصلاً بالإسناد، وهكذا إذا علَّق عن محمد بن إسحاق، وعن كذا وعن كذا، وهكذا عن غيرهم. =

.....

= المقصود أنه قد يظن بعض الناس أنه إذا علَّق جازماً أنه صحيح في نفسه مطلقاً، وليس الأمر كذلك، بل هو صحيح بالنسبة إلى المعلَّق عنه، ثم النظر فيما بعد ذلك.

أما إذا أتى به لِيُذكَر ويُروى هذا عنده، لا يجتهد في الصحة، والغالب عليه أنه يجدونه في الضعيفِ، وقد يكون صحيحاً لا يتساهل فيه، وقد يكون رواه بنفسِه، ولكن في موضع آخر يقول: ويُذْكَر ويُروَى عن فلان لشهرته، وعدم الشك فيه، فيتساهل في العبارة.

وقد يكون ضعيفاً كما هو الأغلب، فيكتفي بقول: يُذكَر ويُروَى للإشارة إلى هذا المعنى، ولهذا قال: ولا تُنافيها، يعني: هذه الصيغة لا تنافي الصحة، وقد تذكر في شيء قد رواه مسلم وغيره من أهل العناية بالصحيح، فينبغي أن يعلم هذا*.

---

* س: لكن إذا كان بصيغة التمريض، يُقال مثلاً في مُسلم: يُذكَر، فهل نقول: رواه مسلم، رواه البخاري؟ =

.....

= ج: نعم، رواه معلقاً بصيغة الجزم، إذا كان بصيغة الجزم فبصيغة الجزم، وإذا كان بصيغة التمريض فبصيغة التمريض، والأَولى التقييد.

س: إذا روى البخاري حديثاً معلقاً، ورواه بصيغة الجزم، وجاءنا من طُرُق أخرى فيه كلام؟

ج: ما يلزم من تعليقه أن يكون صحيحاً عندنا، لكنه صحيح إلى من علَّق عنه فقط.

س: ولو قال: قال رسول الله؟

ج: لو قال: قال رسول الله؛ فصحيح عندنا، أو: قال ابن عمر عن رسول الله، فهو صحيح عندنا، لكن إذا كان أتى تعليقاً عن غيرِ الصحابة مِن دون الصحابة، فهذا هو محلُّ النظر.

س: إذا كانت العلة من فوق؟

ج: لو كان من عند المعلّق هذا محلُّ النظر، يكون الحديث ضعيفاً بالنسبة إلى هذا، وقد يكون صحيحاً، هذا حسب حالة المعلّق، فإذا قال مثلاً: قال ابن لهيعة: عن فلان، عن فلان، عن فلان يكون ضعيفاً. لكنه ثابت عند ابن لهيعة وما أشبه ذلك، إلى ابن لهيعة فقط، وما بعد ابن لهيعة ضعيف. =

.....

= **س: إذا قال: قال نافع: عن ابن عمر، لكن جاءنا بإسناد آخر بطبقة مشايخ البخاري مثلاً، فيهم كلام؟**

ج: لا؛ هو في سند المؤلف ثابت، أما إذا جاء في طريق آخر فهذه حالة أخرى، لأن نافعاً ثقة، وابن عمر ثقة، كما لو قال: قال سالم، أو قال الزهري، عن أنس، كل هذا ثابت عند المؤلف.

س: هل يحتج به؟

ج: نعم يحتج به.

۞ وما كان من التعليقاتِ صحيحاً فليس من نَمَط الصحيحِ الـمُسنَدِ فيه، لأنه قد وَسَم كتابه بـ«الجامع المسند الصحيح الـمُختَصَر في أمورِ رسول الله ﷺ وسُنَنِه وأيامه»[1]. [١١]

[شرح١١] المقصودُ منها يعني: المجزومَ الصحيحَ، لكنه دون المُسنَدِ؛ المعلَّقُ الصحيحُ بالجزمِ هو صحيحٌ عند المؤلف، ولكنه دون ما ساقه بإسنادِه. هذا معناه.

---

(١) ص ٢٨.

۞ فأما إذا قال البخاريُّ: «قال لنا» أو «قال لي فلانٌ كذا»، أو «زادني» ونحو ذلك، فهو مُتَّصلٌ عند الأكثر.

وحكى ابنُ الصلاح عن بعض المغاربة أنه تعليقٌ أيضاً، يَذكُره للاستشهادِ لا للاعتمادِ، ويكونُ قد سَمِعَه في المُذاكَرةِ.

وقد ردَّه ابنُ الصلاح، بأنَّ الحافظَ أبا جعفرِ بن حَمدانَ قال: إذا قال البخاريُّ: «وقال لي فلانٌ» فهو مما سمعه عَرْضاً ومُناوَلةً.

وأنكر ابنُ الصلاح على ابن حزمٍ ردَّه حديثَ الملاهي حيث قال فيه البخاري: «وقال هشام بن عمارٍ»[1]، وقال: أخطأ ابنُ حزمٍ مِن وجوهٍ، فإنه ثابتٌ من حديث هشام بن عمارٍ.

قلت: وقد رواه أحمد في «مسنده»، وأبو داود في «سننه»[2]، وخرَّجه البرقانيُّ في «صحيحه»[3]، وغيرُ واحدٍ، =

(١) أخرجه البخاري: الأشربة (٥٥٩٠)، وانظر «فتح الباري» (١٠/ ٥٢).

(٢) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٢)، وأبو داود: الأشربة (٣٦٨٨)، واللباس (٤٠٣٩).

(٣) أورده الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ٢٣١) وعزاه للبرقاني في «صحيحه».

= مُسنَداً متَّصلاً إلى هشامِ بنِ عمارٍ وشيخِه أيضاً، كما بيَّناه في كتاب «الأحكام»، ولله الحمد[1]. [١٢]

[شرح١٢] وهذا هو الصواب، أن صاحب «الصحيح» إذا قال: قال فلان ـ وهو شيخه ـ أو قال: قال لي فلان، فقد قال بعضهم: إنه يكون من باب المذاكرات والبحث ما بينه وبين شيوخه، فيقتضي ذلك إتيان هذه الصيغة.

والظاهر أنه تنوع أو تفنُّن، فتارة يقول: حدثني وتارة يقول: سمعتُ، وتارة يقول: أخبرني فلان، من باب التفنُّن في العبارة، وكلها تفيد الاتصال ما دام صرّح بأنه قال له، أو حدّثه، أو زاده كذا، أو ما أشبه ذلك، فلا شك أنه ليس من باب التعليق، بل من باب الاتصال*.

---

* س: ما حكم حديث الملاهي؟

ج: صحيح؛ لأنه ورد عن شيوخ المؤلف، وقد جاء مسنداً من طرق =

---

(١) ص ٢٨.

.....

= أخرى غير طريق المؤلف: «ليكونن مِن أُمَّتي أقوامٌ يستَحلُّون الحِرَ والحريرَ والخمرَ...» إلى آخره[1].

س: كتاب «الأحكام» هذا لمن؟

ج: لابن كثير رحمه الله، وهو كتاب يذكر فيه الخلاف والأدلة؛ لكنه غير موجود، ويقال: وجد منه جزء، وقيل أيضاً: لم يكمله إنما وصل فيه إلى أبواب الحج؛ فهو شبيه من حيث موضوعاته بكتاب «المغني» وأشباهه.

س: حديث هشام، الغالب أنه يذكر في الأدب عند للترمذي؟

ج: لا أعرف ـ والله أعلم ـ أنه ذكره.

وقد ذُكر أن ابن كثير ـ رحمه الله ـ لم يكمل كتابه «الأحكام» ووصل فيه إلى الحج، قالوا: وهو ينقل عنه كثيراً، وقد يكون الذين نقلوا عنه خفي عليهم أنه كَمُل بعد ذلك، ولقد وجدوا منه جزءاً في تونس، وفيه قطعة محدودة من كتاب الصلاة إلى الجنائز، فمعنى ذلك أنه مجلد ضخم.

---

(١) أخرجه أبو داود: اللباس (٤٠٣٩)، وانظر: «فتح الباري» (١٠/ ٥٢).

۞ ثم حَكَى أن الأئمة تلقت هذين الكتابين بالقَبُول، سوى أحرفٍ يسيرةٍ، انتقَدَها بعضُ الحفاظ، كالدارقطنيِّ وغيرِه، ثم استنبطَ من ذلك القطعَ بصِحَّة ما فيهما من الأحاديث؛ لأن الأُمَّةَ معصومةٌ عن الخطأ، فما ظَنَّت صِحَّتَه ووجب عليها العملُ به، لا بُدَّ وأن يكونَ صحيحاً في نفسِ الأمر، وهذا جيدٌ.

وقد خالف في هذه المسألةِ الشيخُ محيي الدِّين النوويُّ، وقال: لا يُستفَاد القطعُ بالصِّحَّةِ من ذلك.

قلت: وأنا مع ابن الصلاح فيما عوَّل عليهِ وأرشدَ إليه، والله أعلم[1]. [١٣]

[شرح١٣] يقول الحافظ العراقي في هذا المعنى لما ذكر صحته في التعليق:

واقطَعْ بصِحَّةٍ لما قد أُسنِدَا

كَذا لهُ، وقيلَ: ظَنّاً ولَدَى =

---

(١) ص ٢٩.

= مُحَقِّقِيهِمْ قد عَزَاه النَّووِيْ

وفي الصحيحِ بعضُ شيءٍ قد رُوِيْ

والمقصودُ أن النوويَّ ـ رحمه الله ـ وجماعةً قالوا: إنه ما يستفاد مِن تلقي الأُمَّةِ مِن قَبُولِ الكتابين بالقطعِ، بل يُنظَر في الأسانيد والطُّرقِ، ويُستفادُ بذلك القطعُ فيما تعددت طُرُقُه، واستقامَت أسانيدُه، والظنُّ فيما كان فرداً أو فردين، ولكن ابن الصلاح راعى اتباعَ الأُمةِ، وتَلَقِّي الأُمةِ له بالقَبُولِ وحُكمَها عليهما بالصِّحة.

ولهذا قال ابن تيمية: أنا مع ابن الصلاح في الحُكمِ على ما فيهما بالصِّحَّة مُطلقاً، وإن كان بعضُه غريباً، كأنْ يكون مثلاً له سندٌ واحدٌ وهو صحيح لاستقامة رجاله، كحديث عمر بن الخطاب: «إنما الأعمال بالنيات»[1] فإنَّ سندَه مفردٌ، وحديثُه مفردٌ فقط، ومع هذا تلقَّتهُ الأُمَّةُ بالقَبُولِ والعملِ، لأن إسنادَه كالشمس صحيح.

ولهذا وجب العملُ بالأسانيدِ الصحيحةِ، وإن كان الراوي لها أو المُخرِّج لم يقطع بصِحَّتِها، لكن غلب على ظنه ولم يتيقَّن صِحَّتَها بموجب القانون ـ قانون الرجال، وقانون الرواية ـ وَجَبَ =

(١) أخرجه البخاري: بدء الوحي (١)، ومسلم: الإمارة (١٩٠٧).

.....

= عليه العملُ.

وأما كونه يقطع أو لا يقطع ويتيقن، فهذا شيء ثانٍ يتعلَّق بنفسِه هو؛ أمّا الحكم فيتعلَّق بصِحَّة الإسناد، فمتى صحَّ الإسنادُ وجبَ العملُ به، والدعوةُ إلى ذلك، وإن كان لم يصل العلمُ به إلى اليقين والقطع في نفسِكَ، بل إنما هو الظنُّ فقط. فالمقصودُ معرفةُ صِحَّتِه عن الرسول ﷺ، هل قالَه الرسولُ أم لا، وإذا وُجِدت في الشرعِ إحدى الرواياتِ كفت*.

* س: حديث «أجتهد رأيي ولا آلو»[1]، تلقَّته الأمّة بالقبول؟!

ج: كلٌّ عالم يتكلَّم بما ظهر له، والمعنى صحيح؛ أما السند ففيه كلام.

س: ما هي أقرب السُّنن إلى الصحة؟

ج: «سنن أبي داود»، ثم «سنن الترمذي»، ثم «سنن النسائي»، ثم «سنن ابن ماجه»، حسب اصطلاح الأئمة في قوة رجالهم ولكن في هذا كله المعول على الأسانيد والنظر فيها.

(١) أخرجه أبو داود: الأقضية (٣٥٩٢)، والترمذي: الأحكام (١٣٢٧).

۞ **حاشيةٌ**: ثم وقفتُ بعدَ هذا على كلامٍ لشيخنا العلامة ابن تيمية، مضمونُه: أنه نُقلَ القطعُ بالحديثِ الذي تلقَّته الأمةُ بالقَبُول عن جماعاتٍ من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهّاب المالكي، والشيخ أبو حامدٍ الإسفرائيني، والقاضي أبو الطيِّب الطَّبَري، والشيخ أبو إسحاق الشِّيرازيُّ من الشافعيةِ، وابن حامدٍ، وأبو يعلى بن الفَرّاء، وأبو الخطاب، وابن الزّاغُوني، وأمثالُهم مِن الحنابلة، وشمس الأئمة السَّرخَسيّ مِن الحنفية.

قال: وهو قولُ أكثرِ أهل الكلام مِن الأشعريَّة وغيرِهم كأبي إسحاق الإسفراييني، وابن فُورَكٍ.

قال: وهو مذهبُ أهلِ الحديثِ قاطبةً، ومذهبُ السلفِ عامةً.

وهو معنى ما ذكره ابنُ الصلاح استنباطاً، فوافق فيه هؤلاء الأئمّةَ.